

الفصل الخامس

تمويل التعليم العالي

الجذور التاريخية لعملية الإنفاق على التعليم

التعليم استثمار أو استهلاك

أساليب تمويل التعليم العالي

أسلوب تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

أسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة

تمويل التعليم العالي في اليابان

تمويل التعليم العالي في أستراليا

تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

أساليب مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

أسلوب الجامعة المنتجة

مناقشة

وقفة للتأمل

obeikandi.com

الفصل الخامس

تمويل التعليم العالي

الجذور التاريخية لعملية الإنفاق على التعليم:

تصعب معرفة كيف كانت بدايات الإنفاق على التعليم في العصور القديمة، ولكن يتبادر إلى الذهن أن أقدم المؤسسات التعليمية في تاريخ الأمم قد نشأت في كنف الملوك والأمراء تلبية لحاجاتهم إلى المساعدين الإداريين والمستشارين السياسيين أو في المعابد ودور العبادة لتوفير الكوادر الدينية، وبذلك فإنه يصعب تسمية هذا النوع بالمؤسسات العامة لأنها كانت تخدم أبناء النخبة والأمراء والنبلاء والفرسان بهدف إعداد هؤلاء للمناصب المدنية والعسكرية، كما أنه في الوقت نفسه يصعب تسمية المعاهد والمعابد الدينية بالمدارس الأهلية لأن القصر والمعبد كانا شريكين في السلطة. وقد ظهرت في عصور لاحقة مدارس خاصة قام على شؤونها بعض الأفراد أو الهيئات، كما شهدت تلك العصور أيضاً ظهور المدارس العامة التي تتولى الدول تدبير أمورها . ولعلّ من الاستشهاد على ظهور المدارس الخاصة في العهود الإسلامية ما قام بفتحها رجال العلم والأدب في الحوانيت أو في المنازل أو المساجد، فمثلاً نجد أن أبو العتاهية، الذي كان يبيع الجرار والفخار في حانوت متواضع، يستقبل الشبان والمتأدين فينشدهم أشعاره وقد كانوا يأخذون ما تكسّر من خزف حانوته فيكتبون عليها، وكذلك كان ابن سينا والإمام الغزالي اللذان كانا يستقبلان الطلاب في منزليهما حيث يعلمانهم من كنوزهما النفيسة.

كما نجد أمثلة من ظهور هذه المدارس في الغرب حيث يدلنا التاريخ على المدرسة التي أسسها الإسكافي البريطاني جون باوندرز (Bawnders) في حانوته في مطلع القرن التاسع عشر لتعليم أبناء الفقراء، وقد كانت تلك المدرسة نموذجاً للمدارس الخيرية المجانية التي كانت معروفة آنذاك "بمدارس البؤساء"، ومدرسة أخرى أنشأها صاحب معمل بريطاني يدعى روبرت أوين (Owen) لأبناء عماله، ولعل أكثر هذه المدارس أثراً في التربية الحديثة ما قام بإنشائها المربي السويسري بيستالوزي (Bestalouzi) في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بعد ذلك ظهرت المدارس الأهلية التي تأسست في كنف الطوائف الدينية وذلك لرغبة تلك الطوائف في نشر عقائدها ونقلها من جيل لآخر لأن في نظرهم أن المدرسة هي الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه المهمة، بل ويؤكد مؤيدو هذا النوع من المدارس الخاصة أن التربية والتعليم ليستا من مسؤولية السلطة المدنية بل هي من صلب اهتمامات السلطة الدينية.

إن تدخل الدولة في مجالات التعليم - على الرغم من حدائته - له جذور متأصلة في العصور القديمة، وإن أمثلة ذلك موقف الإمبراطورين القدماء الذين كانوا يعتقدون بسلطة الدولة المطلقة فيما يتعلق بالتعليم وكذلك آراء فلاسفة أثينا ولا سيما أفلاطون وأرسطو اللذين كانا يؤيدان تولي الدولة شؤون التعليم بهدف تحقيق الاستقرار وتجنب تطاحن الطبقات الاجتماعية، وكذلك موقف الحكام الرومان في أواخر عهد الإمبراطورية والمتمثل في إعانة المدارس الأهلية وتعيين المعلمين ومراقبة عملهم. أما العالم العربي الإسلامي فنجد أن شعور الدولة بمسؤولياتها تجاه التعليم قد ظهر مبكراً وذلك اقتداءً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والدلالة على ذلك ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب عندما أرسل كبار العلماء والمعلمين لتعليم أبناء الأقطار المفتوحة، وفي الأندلس فُتِحَتْ دور الكتاتيب لتعليم أبناء

الفقراء، وأنشأ نظام الملك ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي عشرات المدارس ووفروا لها كل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومالية .

وتطورت في العصر الحديث سياسة تدخل الدولة في التعليم وإسهاماتها في تحمل مسؤولياته والإشراف عليه وذلك لعدد من الأسباب نذكر منها:

١ - النزعة القومية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا مما أدى إلى

تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيقها من خلال نظام تعليمي عام .

٢ - أهمية تأمين قسط من التعليم لأبناء الأمة وضرورة تكافؤ الفرص للمواطنين في

الحصول على المعرفة .

٣ - الثورة الصناعية التي أدت إلى أهمية تدرس الأفراد في المجالات التخصصية وإتاحة

الفرصة لهم للتعليم لكي يتمكنوا من الإسهام في تلبية متطلبات مجتمعاتهم .

ومن الأقوال المؤيدة لتدخل الدولة في التعليم ما قاله لاشالوته (La Chalotais) وهو

فرنسي من رجال القرن الثامن عشر "إنني أطالب بنظام تعليمي يعتمد على الدولة لأن لكل

دولة الحق في تربية أبنائها، وهذا الحق لا يمكن التنازل عنه أو المساس به لأن أبناء الدولة

يجب أن يتعلموا على يد موظفي الدولة" ^(١) وقول نابليون بونابرت "إن مسألة التعليم هي

أولى المسائل الأساسية وأن الدولة لا تستطيع أن تحقق الاستقرار إلا إذا كان لديها هيئة

تعليمية ذات مبادئ واضحة" ^(٢) .

(١) محمد صديق محمد حسن : خصخصة التعليم ، الدوافع والآثار ، التربية، العدد ١٢١ السنة السادسة والعشرين ،

الدرحة يونية ١٩٩٨ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٤ .

وقد أخذ دور الدولة يقوى في مجال التعليم منذ الحرب العالمية الأولى حيث بدا ذلك واضحاً وبالأخص في نمو التعليم العام على حساب التعليم الأهلي، وتقوية الأجهزة المركزية للتعليم إلى درجة إنشاء وزارات متفرغة لشؤونه في بلدان كان دور الدولة فيها يقتصر على مجال الإعلام والبحث مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن هاتين الدولتين لا زالتا تعطيان للسلطات المحلية أو الولايات المسؤولية الأولى عن شؤون التربية والتعليم، وهذا ما يفسر اقتراح بدرو روسلو (Pedro Rossello) زيادة تدخل الدولة في التعليم، ضمن التيارات التربوية التي رصدتها في أواسط هذا القرن خلال عمله في مكتب التربية الدولي في جنيف حيث يرجع روسلو ظهور هذا التيار إلى انتصار النظم الاجتماعية التي تتغلب فيها - بأسماء مختلفة - أهمية الجماعة على أهمية الفرد، وبمعنى آخر النظم التي تعنى بالمساواة في الخدمات بين المناطق المختلفة وبتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع المواطنين وإلى غلاء التربية الذي يسببه الارتفاع في أجور المدرسين، وكلفة المباني المدرسية والخدمات الطلابية^(٣).

أما على مستوى خصخصة التعليم، فهناك أفكار تعارض تدخل الدولة السافر في شؤونها، وتدعو إلى خصخصته، ومنها بعض آراء ستيوارت مل (Stuart Mill) التي وجهت النقد لتدخل الدولة في التعليم. على أن كل ما ذكر، عن أهمية الشخصية الفردية، واختلاف الآراء وأنماط السلوك، يوجب تنوع التعليم، وما التعليم الذي تقوم به الدولة إلا وسيلة لصب عقول الناس في قالب واحد، يحظى برضا السلطة العليا، لذلك لا يجوز أن

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥.

يكون هناك نظام تعليمي تضعه الدولة وتشرف عليه، وإذا كان لا بد من هذا النظام، فليكن واحداً من عدة أنظمة أو تجارب مختلفة، ويكون الغرض منه في هذه الحالة توفير المثال الحسن وشحن الهمم للوصول إلى مستويات عالية من الكفاية . وفي السياق نفسه انتقد هريت سبنسر (Herbert Spenser) تدخل الدولة في التعليم بقوله " إن تدخل الدولة في التعليم يؤدي إلى إيقاف المجهودات الفردية الحرة والقضاء عليها، وإن التعليم الذي تتولاه الدولة لا بد من أن يتهي إلى مخطط معين تصاغ فيه عقول الأفراد صياغة واحدة، وليس في مثل هذا النظام مجال للتجريب والتقدم " .

مما تقدم يتضح الاختلاف حول رعاية الدولة للتعليم من عدمها فهناك من يناصر الرأي القائل بضرورة تحمل الدولة لجميع مسؤوليات التعليم، وفريق آخر يرى ضرورة أن تتخلى الدولة عن هذا الدور، ولكن عندما يصبح التعليم، وخاصة الجامعي، ضرورة فردية من ناحية، واجتماعية من ناحية أخرى، فعندها يجب تأمين الفرص للأفراد للالتحاق بمؤسسات التعليم على مختلف طبقاتهم، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا أخذت الدولة على عاتقها القيام بأعباء التعليم وتوفير الفرص لكل من يرغب الاستفادة منها من أفراد المجتمع، وبخاصة إذا أدركنا أن التعليم الجامعي ضرورة اجتماعية للنهوض بالمجتمع وتوفير ما تتطلبه خطط التنمية من موارد بشرية مؤهلة يصبح معه تدخل الدولة في التعليم أمراً حتمياً، ولذلك فقد أدرك المخططون في المملكة العربية السعودية هذه الحقيقة منذ بدايات التخطيط للتنمية الشاملة في المجتمع السعودي.

اهتم العديد من رجال الاقتصاد والإحصاء بفكرة الاستثمار في التربية والتعليم مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الباهظة التي يتطلبها نظام التعليم في أي مجتمع لضرورة توفير

احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة الأكاديمية منها والإدارية، وأبنية وتجهيزات وإجراءات وامتحانات وكل ذلك يتطلب إنفاقاً يسد تكلفة كل هذه الجوانب، مع التأكيد على أن هذا الإنفاق يتطلب أقل قدر ممكن من الصرف وبأكبر مردود وبأعلى مستوى من النتائج. فكيف إذن يتم تمويل التعليم؟ وما المعايير والأسس التي بموجبها توضع الميزانيات وتوزع؟ وما تكلفة تعليم الطالب من الحاسبات والتجهيزات والمعامل والمكتبات؟ وما الفوائد الاقتصادية التي تعود على المجتمع من كل ذلك؟ وما جوانب الهدر التربوي والفقْد والتسرب؟ إلى غير ذلك من قضايا ذات علاقة بموارد الدولة، ولم تكن فكرة الاستثمار التربوي حديثة بل تناولها العديد من رواد علم الاقتصاد وتطرق إليها آدم سميث (Adam Smith) في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (Wealth of Nation) حيث بين في أكثر من موضع أهمية التعليم وجعله بين عناصر رأس المال الثابت (Fixed Capital) وكذلك الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال (Alfred Marshall) الذي يرى أن التعليم استثمار وطني (National investment)، ويؤكد ذلك بقوله "إن أجدى رؤوس الأموال وأجزؤها عطاءً، هو رأس المال البشري"^(٤). أما الاقتصادي الإنجليزي وليام بيتي (William Petty) الذي كان سباقاً في هذا الميدان فيعد أول من حاول قياس "رأس المال البشري"^(٥).

التعليم استثمار أو استهلاك:

يتساءل الباحثون في مجال التنمية وزيادة الدخل وتطوير الخدمات العامة عن مكانة

(٤) عبد الله عبد الدائم : التخطيط التربوي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .

التعليم ضمن هذه العوامل وعن وظيفته الاقتصادية، وقد دلت الدراسات والبحوث على أن التعليم يمثل (استثماراً) لرؤوس الأموال وليس مجرد خدمة استهلاكية تقدم لأفراد المجتمع، ولذلك يعد التعليم صناعة من الصناعات وإن ما يستثمر فيه يؤدي ثماره مضاعفة، كما أن مردود الأموال التي توظف في مشاريعه تربع في أغلب الأحيان على مردود الأموال التي توظف في بعض المشاريع الأخرى من صناعة وزراعة وغيرها، كما أكدت هذه الدراسات على ما يعرف بالاقتصاد بالعامل المتبقي (Residual Factor) والذي يمثل في المقام الأول عامل التعليم (والعامل الإنساني). كما يؤكد سانيال على أهمية التعليم كاستثمار بقوله «إن التعليم في مضمونه ليس عملية استهلاك خالصة، بمعنى أنها لا تكتسب أهميتها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات، فالنفقات العامة والخاصة توجه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل»^(٦).

ولعل العديد من الاقتصاديين قد تمكنوا من التعميم على أن التعليم يعتبر بحق استثماراً وتوظيفاً مثمراً لرؤوس الأموال ويعزون ذلك إلى عدد من العوامل نذكر منها ما يلي:

١ - أن التعليم يزيد من دخول وأرباح الأفراد ويسر لهم وسائل كسب عيشهم وهذا بطبيعة الحال ينعكس على ارتفاع الدخل العام للوطن .

٢ - العلاقة الوثيقة بين التعليم وما يحققه البحث العلمي من عائدات مالية كبيرة على المجتمع، ويشير غريليشز (Grilliches) في دراسته التي أجراها على عائدات

(٦) بيكاس س سانيال : التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ، مكتب التربية العربي ، الرياض ١٩٨٧ ، ص ١٠٧ .

التعليم بأن الأبحاث العلمية التي أجريت على الذرة الهجينة قد أعطت عائداً لا تقل عن ٧٠٠٪ في كل سنة كما أن الأبحاث العلمية التي أجريت على الزراعة قد أعطت مردوداً قدره ٣٥٪ في السنة، أما دينسون (Denison) فيعزو العائدات التي شهدتها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٨ التي بلغت ١٨٪ إلى تقدم المعرفة والتوسع في البحث العلمي في المجالات المختلفة^(٧).

٣ - أن التعليم يساعد الأفراد على اكتشاف قدراتهم ومواهبهم ومن ثم يزداد عطاؤهم وإنتاجيتهم في مجالات الأعمال والبحوث، وهذا بطبيعة الحال يعتبر في حد ذاته مكسباً للاقتصاد الوطني، وعن ذلك يقول القديري «بأن العديد من الدراسات قد أكدت أن النمو الاقتصادي بصورة عامة والنمو في الإنتاج بصورة خاصة ذو علاقة موجبة بمستوى التعليم وقد أثبتت الدراسات صحة ذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأقطار الأوروبية حيث كانت المستويات العليا من التعليم مرتبطة بوضوح بالنسب الإيجابية المتباينة للنمو الاقتصادي في هذه الأقطار»^(٨).

٤ - أن التعليم يساعد الأفراد على التكيف مع ظروف العمل التي يتطلبها العصر من تقنية وسرعة، وهذا التطور والتغير السريع يفرض على أبناء المجتمع أن يملكوا

Grilliches : Research costs and social returns. Journal of political economy October 1958 P. (٧)

416 - 431.

(٨) محمد عبد الله القديري : التنمية والتخطيط للتعليم في المملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة ، العدد ٤٦ شوال

١٤٠٥ ، ص ٨١ .

القدرة الكافية على الانسجام مع ظروف الانتقال المفاجئ الذي تحتمه طبيعة العصر. وعليه فإن التكيف يضيف بُعداً أساسياً لازدهار الشعوب حسب ما يراه فيشر (Fisher) وإن التقدم الاقتصادي لا يعتمد فقط على تقسيم العمل كما يراه آدم سميث أو نسبة العاملين في القطاع الصناعي والخدمي كما حدده "بيتي" وإنما يضاف إلى ذلك قدرة الأفراد على التكيف السريع مع ظروف العمل المتجددة والانتقال من قطاع إنتاج إلى آخر.

٥ - أن أهم عناصر رأس المال البشري عامة والتطور التقني خاصة في جانب النمو الاقتصادي - هو بلا شك التعليم، ولذلك فإن الدراسات في هذا المجال قد توصلت إلى حقيقة هامة وهي أن التطور والنمو الاقتصادي إذا ما انطلق في البلدان فإنه يمكن أن يستمر بزيادة مستمرة بفضل عاملين أساسيين مترابطين هما عامل التطور التقني وعامل رأس المال البشري، وهي كلها تجمع على حقيقة كبرى أصبحت ذاتعة لدى الاقتصاديين المحدثين وهي أن الأصل في التطور ليس هو العثور على الثروات وعلى مصادرها بل الأصل والمحرك هو خلق القدرة على إنتاج هذه الثروات حيث تكمن هذه القدرة برأس المال البشري، مضاف إليه التعليم والبحث العلمي، ولذلك فإن الدراسات الحديثة تجمع على أن التطور والنمو في أي بلد يعتمد على أربعة عوامل أساسية هي: تجمع رأس المال - زيادة السكان - زيادة مصادر وينابيع الثروة والتقدم التقني - ورابعاً هو الثمرة الأساسية للتعليم.

٦ - أن التعليم يمكن الأفراد من القدرة والمهارات على مواجهة الحاجات التي يتطلبها

المجتمع من فترة إلى أخرى وكذلك التعامل مع التحديات والأزمات من خلال العلماء والأختصاصيين الذين يرون طريق الحلول لهذه المشكلات بواسطة ما حصلوا عليه من معارف في شتى الميادين، كما يشير هاريسون (F. Harbison) إن تكوين هذه الكفاءات العليا هو المفتاح للنمو الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو^(٩). ويؤكد ذلك حداد أيضاً بقوله «أصبح من المسلم به اليوم بعد عشرات من السنين أجريت فيها دراسات وتجارب دولية كثيرة، أن التعليم عامل حاسم من أجل التنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، إذ إن التعليم يجعل الأفراد والجماعات أقدر على تسخير محيطهم، والمشاركة الفعالة في المجتمع ومواجهة التحديات، وإيجاد حلول جديدة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية»^(١٠).

٧ - يلعب التعليم دوراً مهماً في إعداد المعلم الذي هو مطلب أساسي وحاجة لا تنضب من حاجات المجتمع حتى لو نظرنا إلى التعليم بأنه خدمة استهلاكية فتظل هذه الحاجة في تزايد مستمر وذلك نتيجة لتشعب واتساع آفاق المعرفة في مختلف بلدان العالم.

٨ - يساعد التعليم على الارتقاء الاجتماعي والانتقال المهني للأفراد الذي يترك أثراً في تطور المجتمع اقتصادياً حيث يساعد هذا الارتقاء الاجتماعي والنمو المعرفي على

(٩) عبد الله عبد الدائم : مصدر سابق ، ص ٣٠٨ .

(١٠) وديع حداد : التعليم والتنمية الوطنية لعصر العولمة والمعلومات ، الجزء الأول ، المعرفة ، العدد ٣٥ ، الدوحة ، يونيو

١٩٩٨ ، ص ١٠٧ .

ظهور أفراد أفذاذ وموهوبين يكثر عطاؤهم للمجتمع مما يساعد على نموه وتطوره وازدهاره الاقتصادي والاجتماعي . كما يذكر ذلك القدسي بقوله «إنه بالإضافة إلى الأهداف الإنتاجية للاستثمار في العنصر البشري، فإن له أهدافاً هامة أخرى تتمثل فيما يتبع هذا الاستثمار من خلق المواطن المثقف القادر بفعل تعليمه على تفهم بيئته والتفاعل الإيجابي معها وارتفاع مستواه الفكري وذوقه الأدبي وروحه المعنوية وغير ذلك مما له مردود حسن على نظرة الفرد لنفسه واحترامه لها، كما أن زيادة الاستثمار في التعليم تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وبالتالي تساهم في تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين السكان»^(١١) .

لعل هذه أهم الأسباب التي أدت بالاقتصاديين إلى اعتبار التعليم استثماراً بالإضافة إلى كونه خدمة استهلاكية، وتشير كلها إلى أن التعليم يؤدي إلى زيادة ثروات الأفراد وزيادة ثروة المجتمع، ويلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، ومن هنا تنبعت العديد من الدول إلى أهمية التعليم وضرورة التركيز على نشره ورصد الموارد المالية لتنفيذ برامج على مختلف المستويات والمراحل . ولعل أكبر دليل على ذلك ما قامت به المملكة العربية السعودية من توجه حول تحمل تكلفة الإنفاق على التعليم إيماناً منها بأهمية تهيئة العنصر البشري وانسجاماً مع منطلق فعالية الاستثمار في التعليم، وتأتي سياسة التعليم في المملكة مؤكدة على مسؤولية الدولة تجاه التعليم حيث وضعت الخطط الخمسية مستهدفة برامج التنفيذ ووضعت الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال تطوير القوى العاملة وضرورة رفع

(١١) سليمان القدسي : اقتصاديات الاستثمار في العنصر البشري في الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،

مستوى المواطنين العلمي والتقني والثقافي، وقد بدأ ذلك منذ عهد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه حيث بدأ التعليم الأساسي بصيغته الرسمية في عام ١٣٤٣هـ الموافق ١٩٢٤م، وأخذت الدولة في رصد الموارد المالية لتنفيذ برامج التعليم حيث دعا جلالتة العلماء إلى اجتماع يناقش فيه شؤون التعليم وحثهم على نشر العلم وتنظيم التوسع فيه، وقد كان من نتائج هذا الاجتماع مشروع إنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ الموافق ١٩٢٥م حيث وضعت الأسس للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم المهني ومعاهد إعداد المعلمين، وقد نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في المادتين (٢٢٩) و(٢٣٠) على مجانية التعليم «تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية» «تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة»^(١٢) وذلك إدراكاً من الدولة لأهمية التعليم للجميع من ناحية، وحث أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم في مختلف أنواع التعليم المتاحة من ناحية أخرى، ناهيك عن أن الدولة - إضافة إلى مجانية التعليم - خصصت مكافأة تشجيعية، لجذب بعض الطلاب للالتحاق ببعض برامج التعليم، كالتعليم الديني، من خلال المعاهد العلمية، والتعليم المهني والصناعي والتجاري.

أساليب تمويل التعليم العالي:

تنفق جميع المفاهيم الفلسفية للتعليم العالي على أنه ضرورة اجتماعية من جهة وضرورة فردية من جهة أخرى لاغنى للمجتمع أو الفرد عنه، وكلما تقدم الإنسان حضارياً،

(١٢) وزارة التعليم العالي : سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨ ، ص ٤٣ .

ازدادت رغبته في التعليم، وأصبحت هذه الرغبة في سلم الحاجات الأساسية له وكذلك المجتمع كلما تقدم تطلع إلى تحقيق أهداف تنمية ترقى به إلى الأعلى، والتعليم بلا شك يعتبر من أهم هذه الأهداف، وأكثرها إلحاحاً لكونه الوسيلة لتطوير القوى العاملة، وتأهيل العنصر البشري بالمعارف والعلوم، التي تخدم طموحاته الشخصية من ناحية ومتطلبات مجتمعه من ناحية أخرى . وفي الفقرات التالية ستعرض لاتجاهات التمويل للتعليم العالي حسب المفاهيم الفلسفية^(١٣) المختلفة:

أولاً : التمويل وفقاً للاتجاه الأرسطراطي:

حيث تتاح فرصة التعليم الجامعي لطبقة معينة ممن باستطاعتها تحمل أعباء وتكلفة التعليم، أو ممن لأولياء أمورهم نفوذ سياسي أو اجتماعي . وكان هذا هو المفهوم السائد في بلدان أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر ولعله كان المهيمن على أفكار رواد التعليم العالي في الولايات المتحدة حتى وقت قريب .

ثانياً : التمويل وفقاً للاتجاه الاستحقاقى:

وتعني كلمة الاستحقاق الأهلية والجدارة واستيفاء شروط الالتحاق بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا، وهذا هو المفهوم المطبق في المملكة العربية السعودية، حيث بالإضافة إلى قبول من تنطبق عليه الشروط تصرف الدولة له مكافأة شهرية لقاء انتظامه في الدراسة، وذلك تحقيقاً لسياسة التعليم من ناحية، وتأكيداً لمبدأ الاستثمار في العنصر البشري وتأهيل القوى

(١٣) خضير سعود الخضير : التجربة الأكاديمية والاجتماعية لجامعة البترول والمعادن كما يراها الخريجون ، سلسلة الكتاب

الجامعي ، تهامة ، جدة ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

العاملة المطلوبة لتنمية المجتمع في شتى المجالات من ناحية أخرى .

ثالثاً : التمويل وفقاً للاتجاه المفتوح:

وتتاح فرصة التعليم العالي وفقاً لهذا المفهوم لجميع المتقدمين الراغبين في مواصلة التعليم العالي بغض النظر عن المؤهلات شريطة أن يكون المتقدم بالغاً سناً معينة تساعده على عملية التكيف مع الحياة الجامعية، ولا شك أن تطبيق هذا المفهوم يتطلب برنامجاً واسعاً من التخطيط من حيث الكيف وموارد بشرية ومالية باهظة للقيام بأعبائه .

أسلوب تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن بدأ التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ طابعه الرسمي وعملية تمويله تقع على عاتق الأفراد في المقام الأول، وحيث إن التعليم يعني تكافؤ الفرص وتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لجعلهم مواطنين أكثر فعالية في الدورة الاقتصادية للدولة بما يتقاضونه من مرتبات وما يحصلون عليه من دخول نتيجة لتعليمهم، وهم في الوقت نفسه يشكلون مورداً مالياً للحكومة الفدرالية من خلال ما يدفعونه من ضرائب، فقد بدأت كل ولاية تلعب دوراً في تمويل التعليم في نطاق رقعتها الجغرافية، ولكون التعليم أيضاً يهيء الفرد أن يكون أمريكياً وتختفي أمامه الحدود الجغرافية للولايات ويصبح له الحق في العمل في أي من الولايات الخمسين فقد بدأت إسهامات الحكومة الفدرالية في تمويل التعليم بنسبة معينة من خلال برامج تقدمها وتلتزم الولايات بتنفيذها كي يستمر التمويل الفدرالي وهذا ما يعرف بالتمويل المتزوج (Matched Fund)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إسهام الحكومة الفدرالية في تمويل التعليم العالي بنسبة معينة جعل المواطنين الأمريكيين أكثر تعليماً وأكبر إسهاماً في الدورة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال ما يتقاضونه

من مرتبات عالية، وما يحصلون عليه من دخول نتيجة لتعليمهم حيث يشكلون في الوقت نفسه مورداً هاماً للحكومة الفدرالية من خلال ما يدفعونه من ضرائب على تلك الدخول .
ولذلك فإننا نجد الهدف من تدخل الحكومة الفدرالية في تمويل التعليم بنسب معينة يعني التالي :

أولاً : إعطاء الفرصة للمواطنين الأمريكيين للتعليم في مختلف مؤسسات التعليم العالي .

ثانياً : تمكينهم من أن يصبحوا مواطنين أكثر عطاءً وتأثيراً في الاقتصاد الأمريكي من حيث كونهم قوة شرائية فاعلة من ناحية، وبما يدفعونه من ضرائب تدعم الميزانية الفدرالية من ناحية أخرى .

وعلى أي حال فإن تكلفة التعليم في الولايات المتحدة كما أشرنا تقع على عاتق الأفراد وأولياء أمور الطلاب، ولكن حكومة الولاية تدفع نسبة لتعليم أبناء الولاية، كما تدفع الحكومة الفدرالية نسبة أخرى لتعليم الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي المنطبقة عليها الشروط والمعنية بتنفيذ البرامج المطلوبة، ولذلك فإن تكلفة تعليم الطالب في الولايات المتحدة الأمريكية = ما يدفعه أولياء الأمور + ما تدفعه الحكومة الفدرالية + ما تدفعه الولاية + القروض البنكية . هذا بالنسبة للجامعات الحكومية، أما الجامعات الأهلية فتكون ميزانية الجامعة عادة من التالي: الرسوم الدراسية + المنح والوصايا + المساعدات الفدرالية + الأبحاث الممولة .

وعليه فإن تكلفة الطالب في مثل هذه الجامعات تتكون من الآتي: ما يدفعه أولياء الأمور من رسوم + الأبحاث المدعومة + الأوقاف + الدخل من الاستثمارات + مصادر

أخرى . وفيما يلي نموذج لمصادر الدخل بجامعة هارفارد^(١٤) :

أ (الدخل من الطلاب

- برنامج البكالوريوس .
- برنامج الدراسات العليا .
- السكن والإقامة (الطلاب) .

ب) الأبحاث المدعومة :

- من الحكومة الأمريكية (مباشرة) .
- من الحكومة الأمريكية (غير مباشرة) .
- من القطاع الخاص (مباشرة وغير مباشرة) .

ج) هبات للاستخدامات الجارية

د (الدخل من الاستثمارات

- الأرباح الموزعة من الأوقاف .
- أرباح من رأس المال العامل .
- أرباح على قروض للطلاب والموظفين .

هـ (مصادر أخرى

(١٤) عدنان عبد الفتاح محمد صدقي : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية

السعودية ، رؤى مستقبلية ، الجزء الثاني ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ ، ص ٥٢٩ .

أسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

كانت جامعة أكسفورد وجامعة كامبردج من أوائل المؤسسات المعنية بالتعليم العالي خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، وكانتا الجامعتين الوحيدتين في بريطانيا حتى بداية القرن التاسع عشر، وكانتا في البداية جامعتين مستقلتين لكنهما مثل الجامعات الأخرى لاحقاً بدأتا تدريجياً في الاعتماد على الدعم من الحكومة المركزية . أما اسكتلندا فقد تأسست بها جامعات عريقة خلال القرن الخامس عشر مثل جامعة سانت اندرو (١٤١١) جلاسكو (١٤٥١) ابردين (١٤٩٥) وجامعة أدنبرة (١٥٨٣) (١٥) .

وتعتبر الجامعات البريطانية مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة مالياً بشكل غير مباشر من قبل الحكومة من خلال عدد من منظمات التمويل المختلفة مثل : لجنة منح الجامعات، ومجلس تمويل الجامعات . إلا أنه في الوقت الحاضر وابتداءً من ١٩٨٨ أنهيت مهمة لجنة منح الجامعات، وصدر قانون بإنشاء مجلس تمويل الجامعات وتحديد دوره، وقد كان من التوصيات لإنشاء هذا المجلس ما يلي :

- ١ - أن يكون المجلس مشرفاً على التخطيط للتعليم العالي .
- ٢ - تحجيم دور الحكومة في توزيع الأموال على الجامعات .
- ٣ - للمجلس الصلاحية في تحديد أوجه الصرف والأغراض التي يجب تمويلها في الجامعات .

(١٥) نبيه بن عبد الرحمن بن سليمان الجبر : نموذج مقترح لتخصيص الموارد بين قطاعات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية . ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية ، الجزء الثاني ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ ،

٤ - للمجلس القدرة على مساءلة الجامعات عن النفقات العامة .

وقد حدث تطور ملحوظ في تأسيس جامعات جديدة في المملكة المتحدة وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث أنشئ العديد من هذه المؤسسات وخاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل جامعة مانشستر (١٨٨٠) وبرمنجهام وليفربول وليدز وشيفلد وبرستول وريدينج، وقد كان الهدف من قيام هذه الجامعات سد متطلبات الصناعة والتجارة المحلية، وقد تأسست دفعة أخرى من الجامعات بعد الحرب العالمية الثانية مثل نوتنجهام وساوثامتون وهل، والآن يوجد في المملكة المتحدة (٨٨) جامعة حيث تضاعف العدد عندما تحولت (٤٠) كلية تقنية إلى جامعات في سنة ١٩٩٢ م .

وقد كان لهذا التحول في أسلوب تمويل الجامعات في المملكة المتحدة عدد من المزايا منها:

- ١ - أهمية استجابة كل جامعة لمتطلبات الطلاب من التخصصات العلمية .
 - ٢ - إعطاء استقلالية أكثر للجامعات وتخليصها من التحكم المركزي .
 - ٣ - تشجيع الجامعات على البحث في برامج وأساليب حديثة تفيد المجتمع في مسيرته للتحديث وتأخذ به عن الأسلوب التقليدي الذي كان سائداً في المملكة المتحدة .
- وعلى أي حال فإن مصادر تمويل الجامعات البريطانية تعتمد على عنصرين أساسيين هما:
- المصادر العامة وتتضمن: منح الحكومة، المعدات والأثاث، الرسوم الدراسية، السكن والتغذية، الاستهلاك، مصادر أخرى .
 - المصادر الخاصة وتتضمن: الأبحاث . العقود . مجالس الأبحاث . هيئات خيرية . الحكومة البريطانية . الصناعة البريطانية . خارجية . مصادر أخرى .

تمويل التعليم العالي في اليابان:

يعتبر صدور قانون الإصلاح الديمقراطي في اليابان سنة ١٩٤٧م نقطة تحول في مجال التعليم العالي، حيث ضمت جميع الجامعات والكليات الجامعية تحت اسم واحد عرف بـ Diagaka أي " المدارس الكبيرة " التي عادة ما تترجم إلى كلمة "جامعة" . وكان الهدف من ذلك القانون هو إلغاء الطبقة بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص متكافئة لطلاب التعليم العالي، وتقديم برامج متماثلة على مستوى الوطن، وتوسيع مجالات ما يقدم من برامج في مختلف الجامعات . وقد لقي هذا التوجه ترحيباً وقبولاً بين أفراد المجتمع الذي كان يسعى إلى تطوير نفسه في شتى المجالات.

ويقوم وزير التعليم والثقافة والعلوم على شؤون التعليم العالي بمساعدة ما يعرف بمجلس الجامعة الذي غالباً ما يكون تكوينه من أكاديميين وغيرهم، وأعضاء من لجان متخصصة . وتقوم وزارة المعارف والثقافة والعلوم بتمويل جميع الجامعات الوطنية والبالغ عددها ١٣٥ جامعة، وكذلك الكليات الحكومية المتوسطة والبالغ عددها ٩٤ كلية، كما تقوم الوزارة بدفع ٣٠٪ من تكاليف ميزانيات الجامعات الخاصة والبالغ عددها ٣٦٤ جامعة، وكذلك تدفع الوزارة نفس النسبة للكليات المتوسطة الخاصة وعددها ٤٩٠ كلية^(١٦).

تمويل التعليم العالي في أستراليا:

من المعروف أن مسؤولية التعليم العالي في أستراليا تقع على عاتق الولايات إلا أن تدخل الحكومة الفدرالية بدأ يأخذ طابعاً مسيطراً في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت عملية

تمويله من مسؤولية الحكومة الفدرالية التي تصرف ما قيمته أربعة بلايين دولار أسترالي سنوياً لتمويل مؤسسات التعليم العالي، ونظراً لارتفاع تكلفة التعليم فقد خفضت الحكومة الفدرالية نسبة الإنفاق على التعليم العالي من ١٣٦٪ من الميزانية المعتمدة للدولة سنة ١٩٧٥م إلى ما نسبته ٩٩٪ سنة ١٩٨٨م .

ولكون هذا التخفيض يضر بالعملية التعليمية في المرحلة الجامعية فقد عمدت الجامعات العريقة في أستراليا إلى محاولة وجود موارد مالية مساندة لتعويض النقص الذي طرأ على ميزانياتها وذلك عن طريق جمع الهبات والوصايا والتبرعات التي يدفعها رجال الأعمال والخريجون إضافة إلى الاتجاه لعمل البحوث المشتركة مع القطاع الخاص وتقديم الاستشارات العلمية .

أما ما يتعلق برسوم الطلاب فم منذ عام ١٩٨٩م اتخذت الدولة قراراً بأن يدفع كل طالب (١٨٠٠) دولار أسترالي سنوياً نظير تعليمه . ولمساعدة الطلاب على دفع هذه الرسوم فقد قررت الحكومة أن يقوم الطالب بدفعها بعد التخرج خلال سنوات الخدمة . وتقوم الحكومة بجمع هذه الرسوم وإعادة توزيعها على الجامعات أما بالنسبة للرسوم التي يدفعها الطلاب الأجانب فهي تدفع كاملة وتستفيد منها الجامعات التي يدرس بها هؤلاء الطلاب .^(١٧)

تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى جذور عملية تمويل التعليم العالي ووجدنا أن هذا النوع من التعليم لم يكن واضحاً من حيث التمويل فأحياناً تقوم به الدولة، وأحياناً تقوم به

مؤسسات خيرية ودينية، وأحياناً أخرى يتطوع أفراد لتحمل أعباء تكلفة الدارسين . وعندما تبدأ الدولة في الصرف على التعليم العالي تعلو أصوات منادية بضرورة توقف الدولة عن هذه الممارسة لأن التعليم يجب أن يكون دون أي قيود. وإن قيام الدولة بتمويله يخلق بطبيعة الحال نوعاً من التقييد من حيث البرامج المقدمة ومن حيث الحرية التي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية الأكاديمية التعليمية. بينما يرى فريق آخر أن تدخل الدولة وتحملها تكلفة الإنفاق على التعليم ضروري، وذلك لأسباب عدة منها:

- ١ - ارتفاع تكلفة التعليم العالي.
 - ٢ - ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم.
 - ٣ - تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات من خلال برامج التعليم الممولة من الدولة.
- كما أشرنا إلى أهمية الاستثمار في التعليم العالي، ونظرة العديد من الاقتصاديين إلى التعليم باعتباره استثماراً حقيقياً وليس مجرد استهلاك، وإن التعليم العالي يقود إلى البحث العلمي الذي يحقق عائدات مالية عالية على الجامعات من ناحية وعلى تطور المجتمعات بصفة عامة من ناحية أخرى.

وقد بدأ التعليم في المملكة العربية السعودية بداية متواضعة حيث القلة في موارد الدولة، وعدم وجود الكوادر التعليمية المؤهلة التي باستطاعتها القيام بأعباء هذه العملية، ناهيك عن أن نسبة عالية من سكان المملكة كانت في بداية عهدها تعيش حياة من البداوة التي تظنى عليها طبيعة حياة الترحال وعدم الاستقرار. إلا أنه ومنذ توحيد المملكة على يد المغفور له الملك عبد العزيز واتخاذ مراسيم خاصة بتنمية المجتمع السعودي في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وإنشاء مشروع مديرية المعارف عام

١٣٤٤هـ الموافق ١٩٢٥م ووضع الأسس الضرورية للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين، وتأكيد سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على مجانية التعليم في جميع مراحلها كما نصت عليه سياسة التعليم في المملكة في المادتين (٢٢٩)، (٢٣٠) اللتين سبق الإشارة إليهما (ص ٢٦٢ من هذا الكتاب) . وقد جاء هذا التوجه لمجانية التعليم ليس كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الأخرى التي ترى أن الاستثمار في التعليم هو تحقيق عائد مالي على الدولة من خلال الضرائب التي يدفعها المتعلمون نتيجة لتعليمهم وتقلدهم وظائف ذات عائدات مالية عالية، وإنما جاء لعدد من العوامل ذات الأهداف الاستراتيجية لتنمية المجتمع السعودي بصفة عامة، ومن هذه العوامل ما يلي :

- ١ - رغبة الدولة في تحقيق طموحات الآباء وأولياء الأمور في حصول أبنائهم على قسط من التعليم وذلك تعويضاً - يروونه مجسداً في أبنائهم - لما فاتهم خلال سنوات ما قبل توحيد المملكة حيث كانت الحياة غير مستقرة ولم تكن فرص التعليم متاحة لأفراد المجتمع .
- ٢ - إن أخذ الدولة على عاتقها مسؤولية تمويل التعليم يجعل من نشره بين صفوف الأبناء أمراً ميسراً حيث إن إمكانيات أفراد المجتمع من الناحية المادية لا تتحمل تعليم الأبناء للمراحل الأولية من التعليم ناهيك عن مرحلة التعليم العالي .
- ٣ - إن تمويل الدولة للتعليم يتم عن إيمان عميق بأن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة هو الطريق نحو النهوض بالمجتمع في مختلف جوانب التطور والتقدم.
- ٤ - إن تمويل الدولة للتعليم هو السبيل إلى خلق كوادر بشرية مؤهلة تنهض بأعباء متطلبات التنمية وتأخذ بالاعتبار استراتيجية السعودية التي تنشدها الدولة .

٥ - إن تمويل الدولة للتعليم هو السبيل إلى الخروج بالمجتمع إلى التماسك والترابط وتخليصه من الشتات والنزعة الأسرية العشائرية والقبلية التي كانت سائدة قبل توحيد المملكة.

وقد كانت الجامعات تابعة لوزارة المعارف وكانت ميزانياتها جزءاً من ميزانية التعليم العام في المملكة حتى أنشئت وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم الملكي الذي نص على أن تكون من مهام هذه الوزارة «الإشراف، والتخطيط، والتنسيق، والربط بين الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية، والقوى البشرية المتاحة والممكنة لما يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وتغطية الاحتياجات الفعلية في المستقبل من الكوادر الوطنية في التخصصات الإدارية، والفنية القادرة على القيادة والتطوير»^(١٨)، حيث بدأ اعتماد ميزانية مستقلة للجامعات . والجدول رقم (٣٥) يبين تطور ميزانيات الجامعات في المملكة لكل ثلاث سنوات خلال الفترة ١٣٩٨/١٣٩٩هـ حتى ١٤١٨/١٤١٩هـ .

(١٨) محمد ناصر الأسمرى : التعليم العالي ، القبول بالوضع الحالي ، سر شيخوخة أعضاء هيئة التدريس ، الاقتصادية

العدد ١٦٦٧ ، ٢٧ مارس ١٩٩٨ ، ص ٥ .

جدول رقم (٣٥)

تطور ميزانيات الجامعات في المملكة لكل ثلاث سنوات خلال الفترة

١٣٩٩/١٣٩٨ حتى ١٤١٨/١٤١٩

العالم المالي	مجموع ميزانيات الجامعات (بالمليون ريال)
١٣٩٩/١٣٩٨	٤٤٥٩٥٠٠٠ ر.٤٨٢ (١٩)
١٤٠٣/١٤٠٢	٨٤٨٢٥٤١٠٠٠ ر. (٢٠)
١٤٠٧/١٤٠٦	لم تعلن الميزانية
١٤١١/١٤١٠	٤٢٣٣٤٠٠٠٠٠ ر. (٢١)
١٤١٥/١٤١٤	٤٢٤٥٠٠٠٠٠٠ ر. (٢٢)
١٤١٩/١٤١٨	٦٢٤٠٩٧٤٠٠٠ ر. (٢٣)

(١٩) وزارة التعليم العالي : تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال عشر سنوات ١٣٩٠ - ١٤٠٠ ،

الرياض ، ص ٤٦٧ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) وزارة المالية : الكتاب الإحصائي السنوي ، المجلد رقم ٣١ الرياض ١٤١٥ ، ص ٤٩ .

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : المرسوم الملكي رقم م/٢٨ بتاريخ ٢٩/٨/١٤١٨ هـ ، الخاص بميزانيات المؤسسات

العامة ، الرياض ١٤١٨ ، ص ٣٢٢ .

اتضح مما تقدم أن التمويل الحكومي يبدو واضحاً في جميع نظم التعليم التي تطرقنا إليها إلا أنه يتراوح بين نسب مختلفة، فمنها ما تتحمله الدولة بنسبة كاملة كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية واليابان، ومنها ما تشارك بنسب أقل وتتقاسم هذه التكلفة مع الحكومة المركزية إذا كان نظام الدولة يعتمد على الولايات كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وأستراليا مع الحصول على إيرادات أخرى كالرسوم التي يدفعها الطلاب والحصول على بعض الهبات والوصايا والقيام بالبحوث والاستشارات ومنها ما تقوم الحكومة المركزية بدفع التكلفة بطريقة غير مباشرة من خلال المجالس التعليمية المختلفة كما هو الحال في المملكة المتحدة.

ومهما كان أسلوب التمويل، إلا أن التعليم العالي ليس له غنى عن التمويل الحكومي سواء بصفة كلية أو بنسب معينة وذلك لعدد من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- ١ - ارتفاع تكلفة التعليم العالي من سنة إلى أخرى .
- ٢ - زيادة الطلب على التعليم الجامعي بما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق .
- ٣ - أهمية مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين للاستفادة من برامج التعليم العالي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة المركزية في عملية التمويل .
- ٤ - التأكد من جودة البرامج المقترحة ومحاولة الحصول على كفاية داخلية وخارجية عالية .
- ٥ - عمل نظام الرقابة المالية لمصروفات الجامعات والكليات والتأكد من أن الموارد المالية تصرف في أوجه الصرف المطلوبة .

أساليب مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

لعله من المسلم به أن التعليم العالي - بتكاليفه الباهظة - لا يمكن لأي جامعة أن تقوم بأعبائه دون موارد مالية مساندة من الدولة وخير دليل على ذلك ما تقدمه الحكومة الفدرالية الأمريكية للجامعات الحكومية الخاصة بالولايات المتحدة إما من خلال ما يعرف بالتمويل المتزاوج (Matched Fund) أو عن طريق برامج البحوث الممولة من الدولة أو القطاع الخاص . وعلى هذا الأساس فإن الأساليب المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة تأخذ بعين الاعتبار إسهام الدولة إما بطريقة كلية أو بدفع نسب من التكلفة العامة للتعليم العالي على غرار ما هو موجود في بعض الدول الغربية والعربية وعليه فإن الأساليب المقترحة هي كالتالي:

الأسلوب الأول:

تستمر الدولة في تمويل التعليم العالي بما يتطلبه من تكلفة باهظة آخذة بعين الاعتبار أن هذا هو السبيل لضمان جودة عالية في التعليم العالي وإمكانية التخطيط لمخرجاته وتوجيهها بما يخدم التنمية , علماً بأن هذا الأسلوب سوف يتطلب زيادة مستمرة في الإنفاق نظراً لعدد من العوامل أهمها:

- ١ - الزيادة المطَّردة في الطلب على التعليم العالي .
- ٢ - زيادة عدد خريجي الثانويات العامة .
- ٣ - ضرورة التوسع في برامج الصيانة للمرافق الموجودة .
- ٤ - ضرورة القيام بمشاريع جديدة إضافية تخدم العملية التعليمية من مبان للفصول ومختبرات ومعامل ومكاتب لأعضاء هيئة التدريس .

ونظراً لأن ميزانيات الجامعات بأبوابها الأربعة، الأول الرواتب والبدلات، والثاني الخاص بالمكافآت والمصارف التشغيلية، والثالث المتعلق بالصيانة، والرابع المخصص للمشاريع والمصرفيات الرأسمالية، يتضح أن معدل تكلفة الطالب السنوية هي (٣٤٢٢٩) ريالاً. وعلى الرغم من هذه التكلفة الباهظة من الاعتمادات المالية للجامعات، إلا أن الدولة تدرك أن الجامعات تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي لتقوم بأعباء متطلبات العملية التعليمية على أحسن وجه ممكن، ولذلك فقد أصدر مجلس التعليم العالي اللائحة المالية المنظمة لشؤون الجامعات والتي تتضمن في مادتها الأولى أن : « تكون لكل جامعة ميزانية مستقلة يصدر بإقرارها مرسوم ملكي يحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة العامة والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة »^(٢٥).

أما مكونات إيرادات ميزانية الجامعة فقد نصت المادة الثانية من اللائحة المالية على ما يلي^(٢٦) :

«تتكون إيرادات كل جامعة من :

- ١ - الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة .
- ٢ - التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف .
- ٣ - ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها .
- ٤ - أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات للآخرين» .

(٢٥) مجلس التعليم العالي : الأمانة العامة ، اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات ، الرياض ١٤١٧ ، ص ٨ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٨ .

وتعتبر الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من مكونات إيرادات الجامعة تغيراً جذرياً ونقطة تحول في توجه الدولة إلى حث الجامعات على العمل للحصول على موارد إضافية لمساعدة الجامعة للقيام بأعباء العملية التعليمية بالإضافة إلى ما ذكر في الفقرة الأولى وهي الاعتمادات العامة التي تخصصها الدولة في الأبواب الأربعة من ميزانية كل جامعة.

كما حاولت الدولة من خلال هذه اللائحة أن تؤكد على ضرورة قيام الجامعات بخدمات علمية أو دراسات مقابل مبالغ مالية تكون عوناً للجامعة في تحمل تكلفة هذه الخدمات ومساندةً لميزانيتها العامة، وتنص المادة السابعة والأربعون من اللائحة على تنظيم أسلوب هذه الخدمات والدراسات وفقاً لما يلي^(٢٧) : للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل ويصرف منها في الأغراض التالية:

١ - تطوير البحث العلمي والخدمات العلمية والتدريسية في الجامعة، وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

٢ - الصرف على تكاليف الدراسات والبحوث والخدمات العلمية المذكورة.

لعل هذا الأسلوب -بما يمثله من تكاليف باهظة ومصروفات عالية ودفع مكافآت للطلاب تكلف الدولة (٢٧٥) مليون ريال شهرياً-^(٢٨) هو الأسهل للتطبيق والأكثر قبولاً في المجتمع ولكن من الصعب الاستمرار فيه لما يتطلبه من نفقات طائلة من خزينة الدولة لا سيما وأن الجامعات والكليات لا شك سيزداد عددها مستقبلاً لمواجهة الزيادة الكبيرة من خريجي

(٢٧) المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٢٨) جريدة اليوم : العدد ٩١٩٠ ، ٢١ ربيع الآخر ١٤١٩ ، ص ٦ .

الثانويات الراغبين في الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وهذا لا شك يمثل تحديات كبيرة للدولة وضغطاً على الخزينة وقد يكون الاستمرار فيه يشكل طموحاً لوزارة التعليم العالي ووزارة المالية .

الأسلوب الثاني:

تستمر الدولة في الإنفاق على التعليم العالي على نفس النهج من الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المطلوبة من التمويل لمواجهة الطلب الشديد على التعليم الجامعي في المستقبل . والأمر المختلف في هذا الأسلوب عن سابقه هو ترشيد المكافآت التي تدفعها الدولة للطلاب والتي تبلغ ما يقارب (٣) بلايين ريال سنوياً لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي، والمقصود بالترشيد هو إبقاء المكافأة لفئة معينة من الطلاب سواء من الملتحقين في تخصصات مطلوبة لبرامج التنمية أو فئة من الطلاب من ذوي الحاجة، على أن تقوم الدولة باستثمار ما توفره من المكافآت في إنشاء كليات مجتمع ذات برامج ومرافق متميزة . علماً بأن مبدأ إلغاء المكافأة قد بدأ تطبيقه فعلاً في كليات المجتمع .

الأسلوب الثالث:

يعتمد هذا الأسلوب على الاستمرار في ترشيد المكافأة إضافة إلى تحمل الطالب نسبة معينة من تكاليف التعليم تقدر بـ ٥٠٪ من التكلفة الإجمالية والتي من الممكن سدادها بعد التخرج وذلك تقديراً لظروف الطلاب وأولياء أمورهم .

الأسلوب الرابع:

يعتمد هذا الأسلوب على التوسع في فتح الكليات الأهلية، التي باستطاعتها استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، مما يخفف الضغط على الجامعات من ناحية ويقلل التكلفة

الإجمالية عن الدولة من ناحية أخرى، وقد يتطلب هذا الأسلوب أن تكون الجامعات أكثر انتقائية في القبول، مما يتيح للكليات الأهلية الفرصة لقبول أعداد كبيرة من الطلاب، ويمكنها من الحصول على رسوم لعملية تشغيلها بصورة جيدة، إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهاز متكامل في وزارة التعليم العالي للتأكد من جودة البرامج المقدمة بهذه الكليات.

أسلوب الجامعة المنتجة:

يعتمد هذا الأسلوب على أن تتحمل الدولة جزءاً من ميزانية الجامعة، بينما تتاح الفرصة للجامعة بأن تدخل في مجال الإنتاج، مع التركيز على عدم التناقض بين مفهوم الجامعة المنتجة والمفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية حيث إن مفهوم الجامعة المنتجة وفقاً للخشاش وزميله " يعمق ويوسع من دور الجامعة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويزيد من مشاركة الجامعة لمؤسسات المجتمع المختلفة في تنفيذ برامجها وتطوير تلك البرامج، بما تمتلكه من الخبرات والكفاءات المتخصصة تخصصاً عالياً، وبذلك تتحول مهمتها إلى مهمات أكثر تأثيراً في حركة التقدم الاجتماعي وأعمق استيعاباً لمشكلات المجتمع، وستكون لديها نتيجة لذلك القدرة الكبرى على المشاركة في وضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات" (٢٩).

إن مفهوم الجامعة المنتجة لا يختلف في جوهره عن مفهوم الجامعة وهي مؤسسة تعليمية وحضارية رائدة فهي تمثل توجهاً جديداً يمكن من خلاله أن يعزز دورها في التفاعل

(٢٩) عبد الإله يوسف الخشاش ومجداد بدر العناد : الجامعة المنتجة ، المجلة العربية للتربية ، المجلد السابع عشر ، العدد

الثاني ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

مع المجتمع في عدد من الجوانب التي تتصل اتصالاً وثيقاً بتطوره وتقدمه . وعلى هذا الأساس يمكن تحديد دور الجامعة المنتجة في البرامج والنشاطات التالية :

- ١ - توسيع فرص التعليم للطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي .
 - ٢ - الإسهام في عملية الابتكار والتطوير .
 - ٣ - الاهتمام بالبحوث الممولة التي تخدم المجتمع في حل مشكلاته التي قد تعترض مسيرته التنموية .
 - ٤ - زيادة التفاعل مع المجتمع من خلال تكثيف برامج التعليم المستمر .
 - ٥ - تكثيف برامج الاستشارات العلمية للقطاعين العام والخاص .
 - ٦ - أخذ المبادرات في الشروع في مشاريع إنتاجية وخاصة في بعض الجامعات التي تضم كليات مثل الزراعة والطب البيطري والصيدلة وكذلك دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة .
 - ٧ - فتح مجال الدراسات الجامعية المسائية الذي يعتمد على التمويل الذاتي .
- لعل اعتماد الجامعة لهذه الأنشطة والبرامج من شأنه أن يوسع من دورها التقليدي ويعزز من تنفيذها لأهدافها الأساسية كما يمكنها أن تحقق من وراء ذلك بعض العائدات المالية التي تكون سنداً لميزانية الجامعة العامة ويعطي إدارة الجامعة في الوقت نفسه مرونة للتصرف بهذه الإيرادات وفقاً لمخططاتها وبرامجها العلمية، ولعل اللائحة المالية المنظمة للشؤون المالية في الجامعات السعودية قد أعطت الجامعات القدرة على ممارسة بعض هذه الأنشطة إيماناً من الدولة بضرورة تنوع مصادر تمويل الجامعات وتحسين موقفها المالي وتفعيل مشاركتها في المجتمع من خلال فتح جسور من العلاقة بين مختلف مؤسسات المجتمع والتخلص من

العزلة التي تتسم بها الجامعات ناهيك أن التوجه الحديث للجامعة أن تكون أداة ذات تأثير في المجتمع من خلال تقديم الخبرات والبحوث التطبيقية والاستشارات العلمية .

مناقشة:

يبدو واضحاً أن التعليم العالي أصبح في الوقت الحاضر ضرورة لا غنى لفرد أو المجتمع عنها، وتسعى المجتمعات - من خلال تقديم برامج التعليم العالي بالجامعات والمؤسسات التعليمية العليا - إلى تحسين مستوى الأفراد المعرفي والتقني وجعلهم في وضع يمكنهم من خدمة مجتمعاتهم في مسيرتها التطويرية التنموية .

إن أخذ الدول على عاتقها عملية تمويل برامج التعليم العالي من خلال الميزانيات التي ترصدها لمختلف الجامعات والمعاهد، هو أوضح دليل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم العالي، وهو ما يشدد عليه العديد من الأفكار والنظريات التي تؤكد أن التعليم ليس كما كان يعتقد أنه استهلاك بل أصبح في نظر الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين استثماراً له مردود كبير على تقدم المجتمع وتطوره .

إن تمويل الدولة التعليم العالي بأشكاله المختلفة من مجتمع لآخر دليل واضح على أن إسهام الدولة في الإنفاق على التعليم العالي أمر لا بد منه وهو أمر نسبي فهناك المجتمعات التي تمول التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وهناك من يفرض رسوماً للتعليم لدعم ميزانيات الجامعات، وهناك المجتمعات التي تشجع خصخصة التعليم العالي والتخلص من تبعاته المالية المكلفة .

إن الأسلوب الذي تنتهجه المملكة وهو تمويل التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة قد يكون هو الأكثر قبولاً في المجتمع السعودي ولعل استمرارية هذا النمط من التمويل الحكومي اللامحدود قد يواجه بعض النقد نظراً لكون الدولة ليس باستطاعتها إنشاء العديد من الجامعات في الوقت الذي يكون هناك زيادة في الطلب عليها نظراً للزيادة المطردة في أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية . ولذلك فلا بد من أخذ التدابير التي تحقق التوازن بين الاستمرار في التمويل الحكومي من ناحية والتعامل بحكمة مع الطلب المتزايد على التعليم الجامعي من ناحية أخرى ولعل المخرج الوحيد من هذا الوضع هو اللجوء إلى التوفير في مصروفات التمويل الحكومي كترشيد المكافآت التي تمنح للطلاب من جهة ومشاركتهم في دفع بعض من الرسوم للدراسة من جهة أخرى على أن تدرس عملية دفع هذه الرسوم بعناية لكي لا يتضرر الطلاب أو أولياء الأمور من تحمل دفعها خلال الدراسة وبالنظر في إمكانية الدفع بعد تخرج الطالب بأسلوب التقسيط المريح .

وقفه للتأمل:

التعليم العالي هو الطريق نحو تقدم الأفراد والمجتمعات وتطور التعليم العالي بالمملكة بخطوات قياسية من حيث الكيف والكم كما اتضح من خلال الإحصائيات التي أدرجت في الفصول السابقة من هذا الكتاب .

إن الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانويات العامة يستدعي أخذ الاعتبارات اللازمة حيال تحقيق طموحات الشباب في التعليم العالي ولعل الطريق إلى ذلك هو إنشاء العديد من الجامعات وكليات المجتمع والكليات الأهلية غير الربحية . إن التعليم العالي المتميز الذي

تعمل المملكة على تحقيقه، باهظ التكاليف ولا بد من عمل الاستراتيجيات اللازمة حول التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية من جهة وإمكانية خفض الإنفاق على التعليم العالي من جهة أخرى . إن تقنين وترشيد المكافآت قد يكون حلاً مناسباً بالإضافة إلى تحمل الطلاب لدفع جزء من الرسوم الدراسية.

إن التعليم العالي أصبح ضرورة لكل فرد ولعل أكبر دليل على ذلك هو الإقبال الشديد على كليات المجتمع على الرغم من حجب المكافأة وهذا بلا شك دليل على نضج أفراد المجتمع وإحساسهم بأهمية التعليم من جهة وإيمانهم بأن الدولة قد لا يكون في وسعها الاستمرار في الأسلوب الحالي لعملية تمويل التعليم الجامعي من جهة أخرى.